مشروع أطروحة دكتوراه بعنوان:

آليات مكافحة الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري

– دراسة تحليلية في ضوء المستجدات التشريعية الحديثة –

تمهيد للدراسة:

أفرز التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال تحولا عميقا في مختلف مجالات الحياة، حيث أصبحت الأنظمة المعلوماتية والوسائط الرقمية دعامة أساسية لممارسة الأنشطة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، غير أنّ هذا التحول الرقمي، وعلى الرغم من آثاره الإيجابية، صاحبه ظهور أنماط إجرامية حديثة ارتبطت باستعمال الفضاء الإلكتروني، وفي مقدمتها الجريمة الإلكترونية التي باتت تشكل أحد أبرز التحديات القانونية والأمنية المعاصرة.

وتتميز الجريمة الإلكترونية بخصوصية تميزها عن الجرائم التقليدية، سواء من حيث طبيعتها التقنية، أو سهولة ارتكابها، أو طابعها العابر للحدود، فضلا عن ما تثيره من صعوبات تتعلق بالكشف عنها وإثباتها، الأمر الذي كشف عن محدودية القواعد الجنائية التقليدية في مواجهتها، وفرض ضرورة استحداث آليات قانونية وإجرائية ومؤسساتية تتلاءم مع طبيعتها الخاصة.

وفي هذا الإطار، سعى المشرع الجزائري إلى مواكبة التطورات المرتبطة بالإجرام الإلكتروني من خلال تدعيم المنظومة التشريعية الوطنية بمجموعة من النصوص القانونية الخاصة، على غرار القانون رقم 09-04، إلى جانب إدراج أحكام تتعلق بحماية الأنظمة المعلوماتية والمعطيات الرقمية ضمن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، فضلا عن استحداث هيئات قضائية وأمنية وتقنية مختصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة آليات مكافحة الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري، بالنظر إلى ارتباطها بالتطورات التقنية الحديثة وما تفرضه من تحديات قانونية وعملية، الأمر الذي يستوجب الوقوف على مختلف الآليات الموضوعية والإجرائية والمؤسساتية التي اعتمدها المشرع الجزائري، وتحليل مدى فعاليتها في مواجهة هذا النوع من الإجرام في ضوء المستجدات التشريعية الحديثة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في الجريمة الإلكترونية باعتبارها من أبرز الظواهر الإجرامية الحديثة المرتبطة بالتطور التكنولوجي والرقمي.

أولا: الأهمية العلمية

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا حديثا ومتجددا فرض نفسه بقوة في مجال القانون الجنائي المعاصر، خاصة مع التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتزايد الاعتماد على الأنظمة المعلوماتية في مختلف المجالات، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال سعيها إلى تحليل مختلف الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري لمكافحة الجريمة الإلكترونية، سواء من الجانب الموضوعي المتعلق بالتجريم والعقاب، أو من الجانب الإجرائي المرتبط بالتحري والإثبات، إضافة إلى دراسة دور الهيئات والمؤسسات المختصة في مكافحة هذا النوع من الجرائم.

كما تكمن أهميتها في إبراز خصوصية السياسة الجنائية الجزائرية في مواجهة الجريمة الإلكترونية، والوقوف على أهم المستجدات التشريعية التي عرفها هذا المجال، بما يساهم في إثراء البحث العلمي في مجال القانون الجنائي والعلوم الجنائية.

ثانيا: الأهمية العملية

تظهر الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال ارتباطها الوثيق بالواقع العملي والتطورات التقنية الحديثة، خاصة مع التزايد المستمر للجرائم الإلكترونية وتطور أساليب ارتكابها، الأمر الذي يفرض ضرورة تقييم مدى فعالية الآليات القانونية والإجرائية المعتمدة لمواجهتها.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فعالية وسائل التحقيق والإثبات الحديثة، وبيان دور الهيئات القضائية والأمنية والتقنية المختصة في الكشف عن الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، بما قد يساهم في دعم الجهود الرامية إلى تطوير المنظومة القانونية الجزائرية وتعزيز قدرتها على مواجهة هذا النوع من الإجرام.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذات الموضوع استنادا إلى جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية.

أولا: الأسباب الذاتية

يعود اختيار هذا الموضوع إلى اهتمامنا بتخصص القانون الجنائي، ورغبتنا في التعمق في دراسة المواضيع الجنائية الحديثة المرتبطة بالتطور التكنولوجي، كما يرجع إلى اهتمامنا الشخصي بموضوع الجريمة الإلكترونية باعتبارها من أخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة، وما تثيره من إشكالات قانونية وتقنية تستوجب البحث والتحليل.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في الانتشار المتزايد للجرائم الإلكترونية وتنوع صورها، وما تسببه من أضرار تمس الأفراد والمؤسسات والدول على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يعود اختيار هذا الموضوع إلى خصوصية الجريمة الإلكترونية وما تطرحه من صعوبات تتعلق بالتجريم والإثبات والتحقيق، إضافة إلى أهمية دراسة مدى فعالية المنظومة القانونية الجزائرية في مكافحة هذا النوع من الجرائم، خاصة في ظل التطورات التشريعية الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي والأمن السيبراني.

إشكالية الدراسة:

في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وما صاحبه من انتشار متزايد للجرائم الإلكترونية وتطور أساليب ارتكابها، أصبحت القواعد التقليدية للقانون الجنائي غير كافية لوحدها لمواجهة هذا النوع من الجرائم، الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري إلى استحداث آليات قانونية وإجرائية ومؤسساتية خاصة تتلاءم مع خصوصية الجريمة الإلكترونية.

وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

فيم تتمثل الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري لمكافحة الجريمة الإلكترونية، ومدى فعاليتها في مواجهة التطورات الحديثة لهذا النوع من الإجرام؟

تقسيم الدراسة:

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية الجريمة الإلكترونية وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: المفهوم الفقهي للجريمة الإلكترونية

الفرع الثاني: المفهوم القانوني للجريمة الإلكترونية

المطلب الثاني: خصائص الجريمة الإلكترونية

المبحث الثاني: صور الجريمة الإلكترونية وأطرافها

المطلب الأول: صور الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: الجرائم الماسة بالأنظمة والمعطيات المعلوماتية

الفرع الثاني: الجرائم الإلكترونية الماسة بالأشخاص والأموال

المطلب الثاني: أطراف الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: المجرم الإلكتروني

أولا: مفهوم المجرم الإلكتروني

ثانيا: خصائص المجرم الإلكتروني وأنواعه

الفرع الثاني: المجني عليه في الجريمة الإلكترونية

أولا: الأشخاص الطبيعية ضحايا الجريمة الإلكترونية

ثانيا: الأشخاص المعنوية والمؤسسات كضحايا للجريمة الإلكترونية

الباب الأول: الآليات الموضوعية لمكافحة الجريمة الإلكترونية

الفصل الأول: التجريم الموضوعي للجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات

المطلب الأول: الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية

الفرع الأول: جرائم الولوج غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية

أولا: الدخول غير المشروع البسيط

ثانيا: الدخول غير المشروع المقترن بالبقاء أو الغش

الفرع الثاني: الجرائم الماسة بسير الأنظمة المعلوماتية

أولا: عرقلة سير النظام المعلوماتي

ثانيا: الاعتداء على سلامة النظام المعلوماتي

المطلب الثاني: الجرائم الماسة بالمعطيات المعلوماتية داخل النظام

الفرع الأول: جريمة التلاعب غير المشروع بالمعطيات المعلوماتية

أولا: إدخال أو تعديل المعطيات

ثانيا: حذف أو إتلاف المعطيات المعلوماتية

الفرع الثاني: جريمة التعامل غير المشروع في المعطيات المعلوماتية

أولا: حيازة المعطيات ذات المصدر غير المشروع

ثانيا: نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها بطرق غير مشروعة

المبحث الثاني: الجرائم الإلكترونية في التشريعات الخاصة

المطلب الأول: الجرائم الماسة بالمعطيات ذات الطابع الشخصي

الفرع الأول: الجرائم المتعلقة بالقواعد الشكلية للمعالجة

الفرع الثاني: الجرائم المتعلقة بالقواعد الموضوعية للمعالجة

المطلب الثاني: الجرائم الماسة بتنظيم الاتصالات الإلكترونية

الفرع الأول: الجرائم الماسة بسرية الاتصالات الإلكترونية

الفرع الثاني: الجرائم الماسة بسلامة الاتصالات الإلكترونية

المطلب الثالث: الجرائم المرتبطة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين

الفرع الأول: الجرائم المتعلقة بإفشاء البيانات أو إساءة استعمالها

الفرع الثاني: الجرائم المتعلقة بالإخلال بسرية البيانات الإلكترونية

الفصل الثاني: الجزاءات الجنائية المقررة للجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: العقوبات المقررة للجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: العقوبات المطبقة على الشخص الطبيعي

الفرع الأول: العقوبات الأصلية

أولا: العقوبات السالبة للحرية

ثانيا: العقوبات المالية

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية

أولا: المصادرة وغلق المواقع الإلكترونية

ثانيا: نشر أو تعليق حكم الإدانة

المطلب الثاني: العقوبات المطبقة على الشخص المعنوي

الفرع الأول: العقوبات الأصلية المقررة للشخص المعنوي

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية والتدابير الاحترازية

المبحث الثاني: الأحكام الجزائية الخاصة بالجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: أحكام الشروع الاتفاق الجنائي في الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: الشروع في الجريمة الإلكترونية

أولا: الركن المادي للشروع

ثانيا: الركن المعنوي للشروع

الفرع الثاني: الاتفاق الجنائي في الجريمة الإلكترونية

أولا: الركن الشرعي للاتفاق الجنائي

ثانيا: الركن المادي للاتفاق الجنائي

ثالثا: الركن المعنوي للاتفاق الجنائي

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية في الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ومزودي الخدمات الإلكترونية

الباب الثاني: الآليات الإجرائية والمؤسساتية لمكافحة الجريمة الإلكترونية

الفصل الأول: الآليات الإجرائية لمكافحة الجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: آليات التحقيق الجنائي في مكافحة الجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: إجراءات التحقيق التقليدية

الفرع الأول: المعاينة الإلكترونية

الفرع الثاني: التفتيش والضبط الإلكتروني

المطلب الثاني: إجراءات التحري الخاصة في الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: التسرب الإلكتروني واعتراض المراسلات

أولا: التسرب الإلكتروني

ثانيا: اعتراض المراسلات الإلكترونية

الفرع الثاني: المراقبة الإلكترونية وتتبع المعطيات الرقمية

أولا: المراقبة الإلكترونية

ثانيا: تتبع البيانات والمعطيات الرقمية

المبحث الثاني: الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي

المطلب الأول: ماهية الدليل الإلكتروني

الفرع الأول: مفهوم الدليل الإلكتروني وخصائصه

الفرع الثاني: صور الدليل الإلكتروني

المطلب الثاني: حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي

الفرع الأول: شروط حجية الدليل الإلكتروني

الفرع الثاني: سلطة القاضي الجزائي في تقدير الدليل الإلكتروني

الفصل الثاني: الآليات المؤسساتية لمكافحة الجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: الهيئات القضائية والأمنية المختصة

المطلب الأول: الهيئات القضائية المختصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال

الفرع الثاني: دور النيابة العامة وقاضي التحقيق في الجرائم الإلكترونية

المطلب الثاني: الأجهزة الأمنية المختصة

الفرع الأول: مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي للدرك الوطني

الفرع الثاني: المصلحة المركزية لمكافحة الجرائم السيبرانية

المبحث الثاني: الهيئات التقنية وآليات التعاون في مكافحة الجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: الهيئات التقنية المختصة

الفرع الأول: الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال

الفرع الثاني: المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام

المطلب الثاني: التعاون الوطني والدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونية

الفرع الأول: التعاون بين الهيئات الوطنية المختصة

الفرع الثاني: التعاون القضائي والأمني الدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونية